



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول

(دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين)

حسن عبد الهادي زاير



عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول (دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين)

الباحث حسن عبد الهادي زاير*

مقدمة

تمثل ظاهرة هجرة العقول والكفاءات (Brain Drain) أو استنزافها مصدر قلق كبيراً للدول المصدرة لها، بحيث تكون في أمس الحاجة إليها للخروج بها من أزماتها ومساعدتها في رفع معدلات نموها الاقتصادي.

وتشكل تلك الظاهرة مشكلة حقيقة يواجهها مجتمعنا العراقي في ظروفه الراهنة، إذ خسر العراق خلال التسعينيات من القرن الماضي مئات -أوآلاف- الكفاءات التي وجد بعضها مستقرةً لها في المجتمعات الأوروبية أو في بلدان أخرى، وبعد العام ٢٠٠٣ ازداد تدفق الكفاءات تحت ظروف قاهرة طاردة أبرزها الأوضاع الأمنية وعدم توافر ملاذ آمن؛ وهو ما شكل خسارة فادحة لم يشهدها تأريخ العراق الحديث.

وترتكز الأهداف الرسمية والشعبية اليوم في بناء دولة تأخذ دورها التنموي الإقليمي والعالمي بما يتلاءم وثقلها السياسي والاقتصادي، إذ تصطدم هذه الأهداف بمسألة الهجرة وتسرب العناصر الفاعلة القادرة على بناء هذا البلد؛ وهذا الأمر يعني هدر الجهد والموارد المادية التي خصصها العراق لهم؛ كي يتتحولوا إلى كفاءات أصبحت الآن في خدمة الدول الأجنبية التي تختضنهم.

* موظف في قسم الكفاءات العراقية بوزارة الهجرة والمهجرين.

وقد أدى التطور في المجالات الصناعية والتكنولوجية والثقافية وعالم الاتصالات الحديثة في العالم إلى استخدام الدول المتقدمة وسائل وطرق متعددة لجذب الكفاءات من خلال تقديم المغريات المادية وغير المادية وعرضها؛ من أجل الهجرة والبقاء والعمل لصالحها، وبالمقابل فقدان الدول – ومنها العراق – لخبراتها.

ولا بد من دراسة مشكلة عودة الكفاءات العراقية من قبل جميع المعنيين كأفراد مسؤولين عن المستوى التشريعي والتنفيذي، وكمؤسسات متضررة من هذه الظاهرة، من خلال أبعادها العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والوقوف على الأسباب الحقيقة التي تقف وراءها، وتحديد المشكلات الرئيسية التي تواجه عودة الكفاءات، وما الحلول المقترنات الجذرية لهذه المشكلة.

الجانب العملي

بيانات واقع حال الكفاءات العراقية العائدة وتحليلها

(٢٠١٨-٢٠٠٣)

مقدمة

استند البحث إلى بيانات حقيقة للكفاءات العراقية المسجلة لدى وزارة الهجرة والمهجرين البالغ عددها (٣٩٣٣) كفاءة عائدة إلى العراق خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٠٣، وقد تُحصل على هذه البيانات من دائرة المعلومات والبحوث بوزارة الهجرة والمهجرين العراقية، وحلّلت بالبرنامج الإحصائي (SPSS version 20.0).

ويتمثل مجتمع البحث بالكفاءات العراقية العائدة إلى أرض الوطن المسجلة في فروع وزارة الهجرة والمهجرين ومكاتبها، حيث أخذت عينة البحث من قاعدة البيانات الرئيسية في دائرة المعلومات والبحوث، التي تحتوي على بيانات خاصة بالعائدين وبحسب فئات العودة التي تتمثل بالآتي:

- العائدون من النزوح الخارجي.
- العائدون من النزوح الداخلي.
- العائدون من المهجرين المسفرین.
- العائدون من المهاجرين.
- المندمجون، والمستقررون، والعائدون من الكفاءات.

مصادر البيانات:

إن الكفاءات العراقية سواء العائدة منها أو التي ما تزال مهاجرة هي إحدى فئات عناية وزارة الهجرة والمهجرين على وفق ما جاء في قانون الوزارة رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ المنشور في جريدة الوقائع العراقية ليوم (١١) كانون الثاني لسنة ٢٠١٠، وبحسب ما جاء في المادة الثانية الفقرة الثالثة والفقرة الخامسة حيث تدخل الكفاءات العراقية ضمناً في هاتين الفقريتين.

مؤشرات البحث:

لقد تناول البحث (٨) مؤشرات تمثل تحليل واقع الهجرة العائدة من الكفاءات للعراق التي تُحصل عليها من بيانات حقيقية من دائرة المعلومات والبحوث، إذ اختيرت هذه المؤشرات بسبب توافر بياناتها المطلوبة التي تُحصل عليها من قاعدة بيانات الوزارة المذكورة والتي سجلت خلال المدة ٢٠٠٣ حتى نيسان ٢٠١٨. وإن المؤشرات المحددة، هي:

١. القومية.
٢. الديانة.
٣. التحصيل الدراسي (دبلوم عال، الماجستير، الدكتوراه).
٤. عدد أفراد الأسرة.
٥. المحافظة العائدة إليها الكفاءة.
٦. بلد الهجرة.

٧. أسباب العودة إلى العراق:

- تحسن الوضع الأمني.
- تغيير الوضع السياسي.
- مضائقات من المجتمع المضيف أو الدولة المضيفة.
- غالبية السكان من المذهب نفسه.
- تحسن الوضع المعيشي.
- الحصول على وظيفة أو عمل.
- غلاء المعيشة في الخارج.

٨. تاريخ الهجرة.

السمات الديموغرافية والاجتماعية للعائدين من الكفاءات إلى العراق

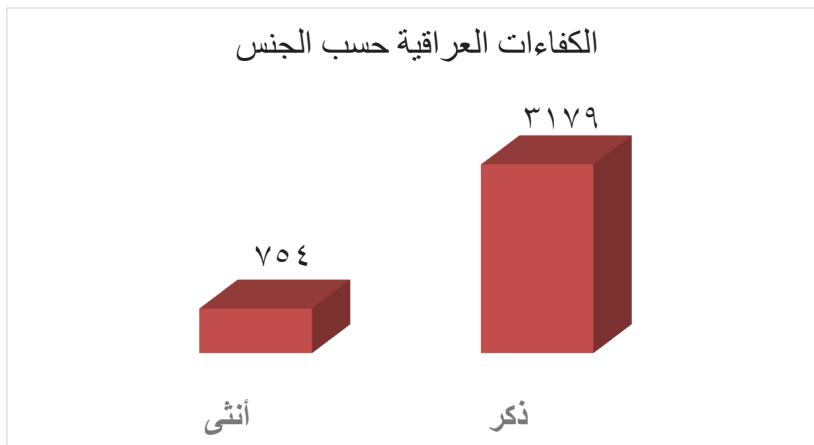
العائدون من الكفاءات حسب الجنس:

تشير البيانات الخاصة بالعائدين من الكفاءات من الخارج إلى ارتفاع نسبة الذكور إذ بلغت (٪.٨٠,٩) من إجمالي العائدين من الخارج مقابل (٪.١٩,١) للإناث، والمجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١) العائدون من الكفاءات حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٣١٧٩	٪.٨٠,٩
أنثى	٧٥٤	٪.١٩,١
المجموع	٣٩٣٣	٪.١٠٠

شكل (١) التوزيع النسبي للعائدين من الكفاءات حسب الجنس



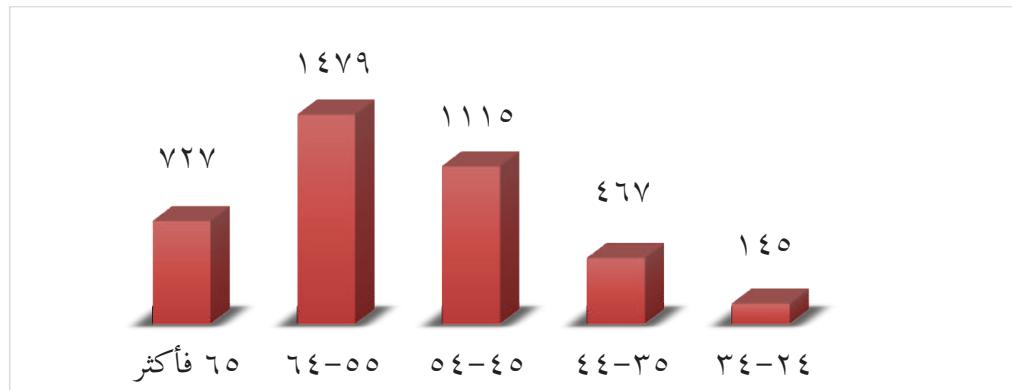
العائدون من الكفاءات من الخارج إلى العراق حسب العمر:

وتتسم خصائص العائدين من الكفاءات من الخارج بأنها تتأثر بالتركيب العمري، إذ بلغت نسبتهم من هم بين الأعمار (٥٥-٦٤) سنة (٣٧,٦٪)، والأعمار بين (٤٥-٥٤) سنة (٢٨,٣٪)، ومن أعمارهم (٦٥) سنة فأكثر (١٨,٥٪)، ونسبة من أعمارهم بين (٤٤-٣٥) سنة (١١,٩٪)، أما من كانت أعمارهم تتراوح بين (٣٤-٢٤) سنة فكانت نسبتهم (٣,٧٪)؛ وهذا يدل على أن أغلب المهاجرين من الكفاءات كانت الفئتين (٤٥-٥٤) (٥٤-٦٤) سنة، ضمن جيل الستينيات والخمسينيات بسبب الظروف التي مرّ بها العراق قبل العام ٢٠٠٣ من جهة، وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية بعد عام ٢٠٠٦ من جهة أخرى؛ ويدل هذا المؤشر على أن أغلب العائدين هم قرييون من عمر التقاعد ويحاولون العودة لغرض الحفاظ على حقوقهم التقاعدية.

جدول (٢) العائدون من الكفاءات حسب العمر

النسبة المئوية	العدد	العمر
٪٣,٧	١٤٥	٣٤-٢٤
٪١١,٩	٤٦٧	٤٤-٣٥
٪٢٨,٣	١١١٥	٥٤-٤٥
٪٣٧,٦	١٤٧٩	٦٤-٥٥
٪١٨,٥	٧٢٧	٦٥ فأكثر
٪١٠٠	٣٩٣٣	المجموع

شكل (٢) التوزيع النسيي للعائدين من الكفاءات من الخارج حسب العمر



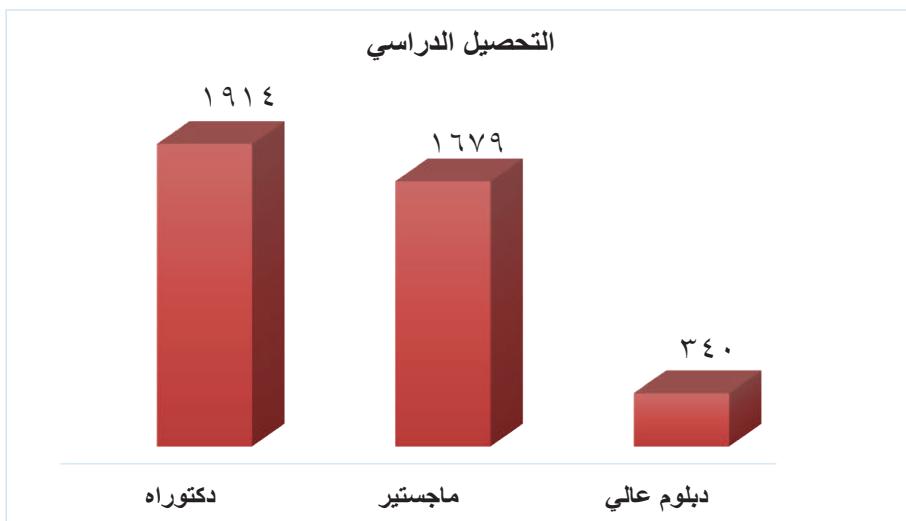
العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الحالة التعليمية:

تتسم خصائص العائدين من الكفاءات من الخارج إلى العراق بمستوى تعليم عالٍ جداً، بحيث إن أغلبهم من الحاصلين على مؤهلات علمية عالية، وقد بلغت نسبة العائدين من الخارج الحاصلين على (الدكتوراه) (٤٨,٨٪) من إجمالي العائدين من الكفاءات، ثم يليها الحاصلون على (الماجستير) (٤٢,٨٪)، ثم الحاصلون على مؤهل علمي (دبلوم عال) (٨,٤٪).

جدول (٣) العائدون من الكفاءات حسب الحالة التعليمية

الشهادة	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عال	٣٤٠	٪٨,٤
ماجستير	١٦٧٩	٪٤٢,٨
دكتوراه	١٩١٤	٪٤٨,٨
المجموع	٣٩٣٣	٪١٠٠,٠

شكل (٣) التوزيع النسيي للعائدين من الكفاءات من الخارج حسب الحالة التعليمية



العائدون من الكفاءات من الخارج حسب فئة العودة:

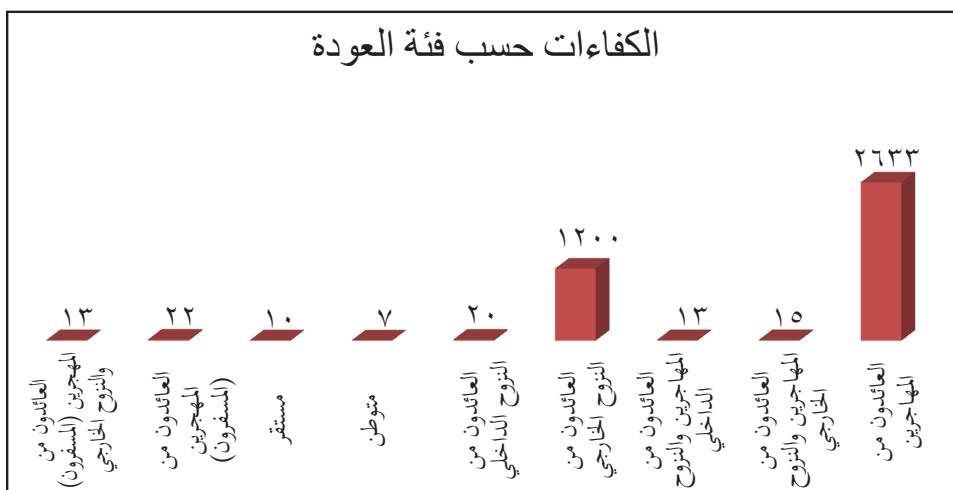
بلغت نسبة الأفراد العائدين من الكفاءات المهاجرة خارج العراق أعلى نسبة (٦٦,٩٪) ويعود السبب إلى تحسن الوضع الأمني في العراق، وكذلك تغيير الأوضاع السياسية بعد عام ٢٠٠٣، وكما في الجدول رقم (٤):

(٤) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب فئة العودة

العائدون	العدد	النسبة المئوية
العائدون من المهاجرين	٢٦٣٣	٪ ٦٦,٩
العائدون من المهاجرين والنزوح الخارجي	١٥	٪ ٠٠,٤
العائدون من المهاجرين والنزوح الداخلي	١٣	٪ ٠٠,٣

٪٣٠,٥	١٢٠٠	العائدون من النزوح الخارجي
٪٠٠,٥	٢٠	العائدون من النزوح الداخلي
٪٠٠,٢	٧	متوطن
٪٠٠,٣	١٠	مستقر
٪٠٠,٦	٢٢	العائدون من المهاجرين (المسفرون)
٪٠٠,٣	١٣	العائدون من المهاجرين (المسفرون) والنزوح الخارجي
٪١٠٠	٣٩٣٣	المجموع

شكل (٤) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب فئة العودة



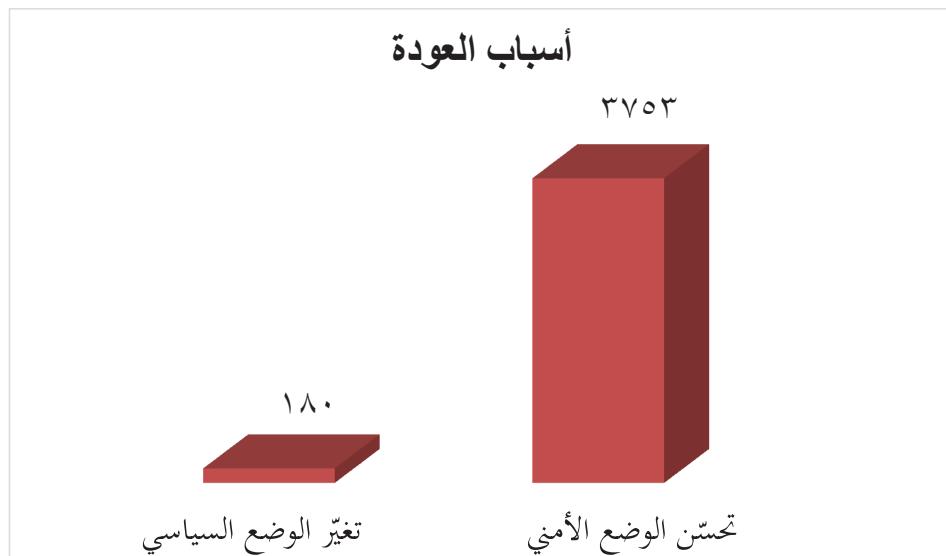
العائدون من الكفاءات حسب أسباب العودة العراق:

أظهرت النتائج أن (٤,٩٥٪) من العائدين من الكفاءات العراقية سببها تحسن الوضع الأمني في العراق والبقية كانت بسبب تغير الظروف السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

جدول (٥) العائدون من الكفاءات حسب أسباب العودة إلى العراق

النسبة المئوية	العدد	أسباب العودة إلى العراق
٤,٩٥٪	٣٧٥٣	تحسين الوضع الأمني
٦,٤٪	١٨٠	تغير الوضع السياسي
١٠٠٪	٣٩٣٣	المجموع

شكل (٥) العائدون من الكفاءات حسب أسباب العودة العراق



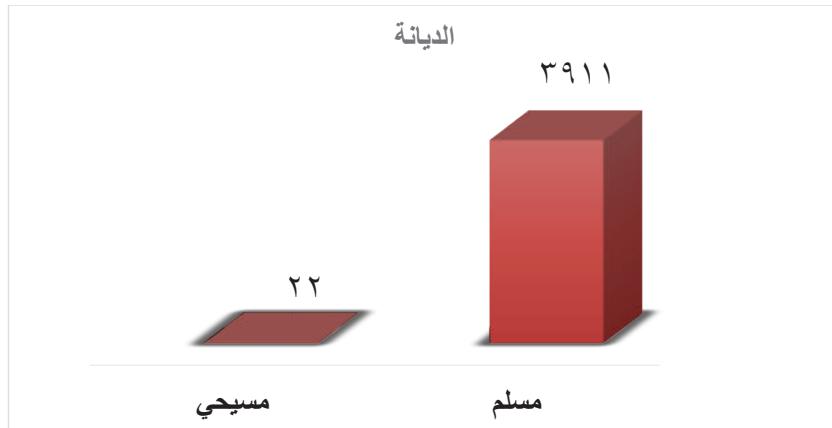
العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الديانة:

تشير بيانات العائدين من الكفاءات إلى أن الغالبية العظمى من الأفراد العائدين هم من المسلمين، ونسبة قليلة جداً من المسيحيين، وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٦) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الديانة

الديانة	العدد	النسبة المئوية
مسلم	٣٩١١	% ٩٩,٤
مسيحي	٢٢	% ٠,٦
المجموع	٣٩٣٣	% ١٠٠,٠

شكل (٦) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الديانة



العائدون من الكفاءات حسب المحافظة:

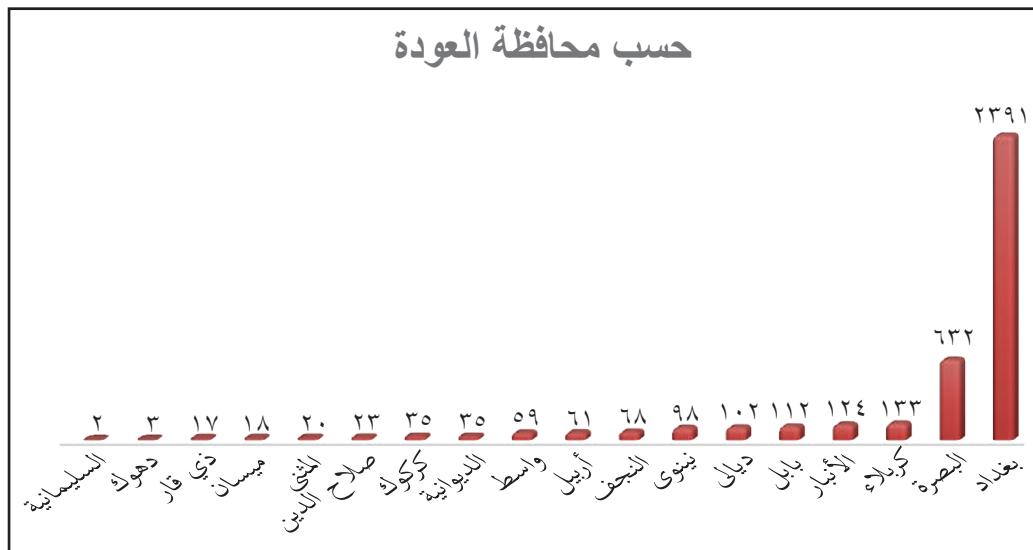
أظهرت النتائج أن محافظة بغداد سجلت أعلى نسبة من العائدين من الكفاءات (٦٠,٧٪) تليها محافظة البصرة (١٦,١٪)، إذ يمكن الاستنتاج بأن محافظة بغداد كانت من أكثر المحافظات التي تعرضت للعنف الطائفي وسوء الأوضاع الاقتصادية، وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٧) العائدون من الكفاءات حسب محافظة العودة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
بغداد	٢٣٩١	٦٠,٧
البصرة	٦٣٢	١٦,١
كربيلا	١٣٣	٣,٩
الأنبار	١٢٤	٣,٢
بابل	١١٢	٢,٨
ديالى	١٠٢	٢,٥
نينوى	٩٨	٢,٤
النجف	٦٨	١,٦
أربيل	٦١	١,٦
واسط	٥٩	١,٥
الديوانية	٣٥	٠,٩
كركوك	٣٥	٠,٩
صلاح الدين	٢٣	٠,٦

٢٠	المنفي	٪ ٠,٥
١٨	ميسان	٪ ٠,٤
١٧	ذي قار	٪ ٠,٤
٣	دهوك	٪ ٠,٠
٢	السليمانية	٪ ٠,٠
٣٩٣٣	المجموع	٪ ١٠٠,٠

شكل (٧) العائدون من الكفاءات حسب محافظة العودة



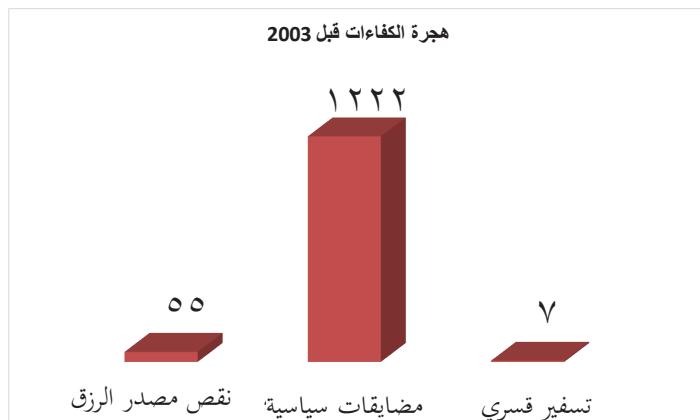
أسباب الهجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج قبل عام ٢٠٠٣ :

أظهرت النتائج أن المضائقات السياسية التي اتبعها النظام السابق هو السبب الأول في هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، ثم يأتي بعد ذلك نقص مصادر الرزق، والتهجير القسري، والجدول (٨) والشكل (٨) يوضحان ذلك:

جدول (٨) يوضح أسباب هجرة الكفاءات قبل عام ٢٠٠٣

النسبة المئوية	العدد	٢٠٠٣ هجرة الكفاءات قبل
٪٠,٢	٧	تسفير قسري
٪٣١,١	١٢٢٢	مضائقات سياسية
٪١,٤	٥٥	نقص مصدر الرزق
٪٣٢,٧	١٢٨٤	المجموع

شكل (٨) يوضح أسباب هجرة الكفاءات قبل عام ٢٠٠٣



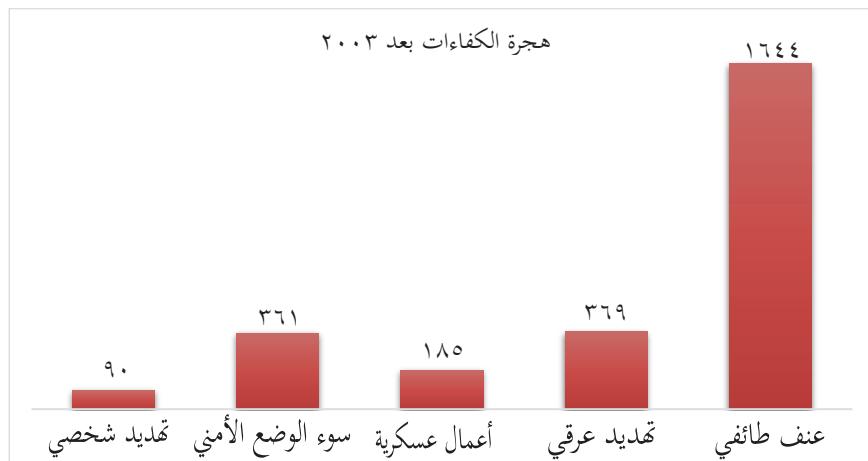
أسباب هجرة الكفاءات بعد عام ٢٠٠٣:

تشير النتائج إلى أن العنف الطائفي الذي جاء نتيجة الفراغ الأمني بعد (٩ نيسان عام ٢٠٠٣) كان السبب الأكثـر في هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، والجدول (٩) والشكل (٩) يوضحان ذلك:

جدول (٩) يوضح أسباب الهجرة بعد عام ٢٠٠٣

النسبة المئوية	العدد	هجرة الكفاءات بعد ٢٠٠٣
٤١,٨%	١٦٤٤	عنف طائفي
٩,٤%	٣٦٩	تمجيد عرقي
٤,٧%	١٨٥	أعمال عسكرية
٩,٢%	٣٦١	سوء الوضع الأمني
٢,٢%	٩٠	تمجيد شخصي
٦٧,٣%	٢٦٤٩	المجموع

الشكل (٩) يوضح أسباب الهجرة بعد عام ٢٠٠٣



جدول رقم (١٠) العودة حسب المحفظة حتى العام ٢٠١٤

المحافظة	المحفظة العائدة إليها الكفاءة																		
	الموصل	الأنبار	الديوانية	البصرة	النيل	النحو	النمرود	النفط	النوك	النوري									
دهوك	٤	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	دهوك
نينوى	٩٦	١٣	٠	٠	٢	١	١	١	٠	٣	٦٩	١	٢	١	١	١	١	١	نينوى
السليمانية	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	السليمانية
كركوك	٥٣	١	٠	٢	٤	٥	٤	٠	٢	٤	٥	٢٢	٠	٠	٠	٠	٤	٤	كركوك
أربيل	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أربيل
ديالى	١١٥	١٣	٠	١	٠	٠	١	١	٣	٠	٢	٧٩	٧	٣	٠	٠	٥	٥	ديالى
الأبيار	١٩٧	١٨	٢	٢	٠	٢	٥	٤	٣	٥	١	١٣٩	٢	٨	٢	١	٣	٣	الأبيار
بغداد	١,٠٩٩	٦٤	١٠	١٨	٣	١١	١٨	١٠	١٢	١٨	٣	٧٦٦	٦٤	٢٤	٣	١٠	٣٥	٣	بغداد
بابل	١٢٤	٧	٠	١	٢	٠	١	١	٠	٣	١	١٠١	٢	٣	٠	١	١	١	بابل
كريلاء	٤٨	١	٠	٠	٠	١	٠	٢	٦	٥	٨	٢٤	١	٠	٠	٠	٠	٠	كريلاء
واسط	٧٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	١	٦٣	١	٠	٠	١	١	١	واسط
صلاح الدين	٢٥	١	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	١	١٩	٠	١	٠	٠	١	١	صلاح الدين
النجف	٧٦	٣	٠	٣	١	١	٠	٠	٠	٥	٣	٥٣	٠	٢	٠	١	٤	٤	النжف
الديوانية	٥٩	٢	١	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٤٦	٠	٣	٠	١	٢	٢	الديوانية
المثنى	٢٧	٣	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	المثنى
ذي قار	٨٧	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٢	٩	٦٤	٥	٣	٠	٠	١	١	ذي قار
ميسان	٨٢	١٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢	١	٦٤	١	٢	٠	٠	١	١	ميسان
البصرة	١٩٥	١٥	٠	٢	٠	٢	٦	٠	١	٢	٤	١٢٣	٢١	٤	٢	٥	٨	٨	البصرة
	٢,٣٦٠	١٥٤	١٣	٣١	١٢	٢٥	٣٩	٢٠	٢٩	٤٧	٧٣	١,٦٥٩	١٠٦	٥٦	٨	٢١	٦٧		

جدول رقم (١١): العودة حسب بلد الهجرة من مختلف أنحاء العالم حتى العام ٢٠١٤

جدول رقم (١٢): العودة من الدول العربية حتى العام ٢٠١٤

التحليل

أصبح للهجرة تداعيات سلبية تمس الوطن والتنمية بمفهومها الشامل ولاسيما مع تنا米 هجرة الكفاءات، وإن التغيرات في تكنولوجيا العمل والمعلومات قد زيدت الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والمدرية، والتركيز على الكفاءات المتخصصة ذات المستوى العالي؛ مما يعد إهداً لأحدى المركبات الوطنية التي أنفقت عليها استثمارات كبيرة لإعدادها.

أن نسبة هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، قد تفاقمت بسبب التداعيات الأمنية كما تبين وإن الأرقام والإحصائيات التي ذكرت خلال البحث واستقطاب الدول الغربية لهذه الأعداد من الكفاءات ما هما إلا دليل واعتراف من هذه الدول بإمكانيات هذه الكفاءات وقدرتها على التعامل الحاصل في التكنولوجيا من كل الجوانب. وعلى الرغم من تلميح بعضهم إلى وجود آثار إيجابية لهجرة الكفاءات التي من أهمها التحويلات المالية، لكن هذه الأموال لا تضاهي ما يفقده العراق من طاقات ذات مستوى تعليمي عالٍ يصعب تعويضها، وإن لظاهرة هجرة الكفاءات آثاراً سلبية، فهي تقف حاجزاً كبيراً في طريق التنمية في العراق وتسبب خسائر مادية، فضلاً عن استنزاف الثروة البشرية التي لا تقدر بثمن، وهي الثروة الأغلى من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية مستدامة حقيقة مبنية على الأساس قابلة للتطور والاستمرار، وجميعها تتعكس على الاقتصاد العراقي.

وإن النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات على المدى الطويل تؤدي إلى انخفاض الرصيد المعرفي الذي ينجم عنه اضمحلال وتدهور مجتمع الكفاءات في العراق.

ولم تبق هجرة الكفاءات مجرد ظاهرة اجتماعية بل أصبحت في السنوات الأخيرة سوقاً كبيرةً للربح السريع؛ بسبب طبيعة نظام العولمة والقوى المحركة لها في سوق عالمية للبحث عن الكفاءات المبدعة، لتجعل منه أحد المشاريع المهمة المدروسة للدخل، وتتوفر الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا الملايين

من الدولارات نتيجة هجرة الكفاءات إليها من دون أن تتكلفها أي شيء في تنشئتها وتدريبها، بينما يخسر العراق المليارات نتيجة لتحمله تنشئة هذه الكفاءات وتدريبها وتعليمها من دون أن يستفيد منها، وهي -عادةً- أفضل العناصر القادرة على الإنتاج الفكري والعلمي وعلى الابتكار.

ويشكل عامل عدم استقرار الوضع الأمني هاجساً مزعجاً للكفاءات العراقية في (الداخل والخارج)، ويعد عاملًـ رئيساً في زيادة نسبة الطلب على الهجرة إلى الخارج، وهو أيضاً سبب رئيس لتأخر اتخاذ قرار العودة؛ ومن هنا تأتي حتمية التعامل المهني والجاد لحسن هذا الملف، ومن ضمنهم الكفاءات من قبل الجهات الرسمية المختصة العراقية.

إن المستفيد الأول والأخير من هجرة الكفاءات هي الدول الغربية، ففي الوقت الذي تستفيد هذه الدول من هذه الكفاءات لدفع عجلتها العلمية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، تبقى الدول العربية -ومنها العراق- متفرجة؛ وبالتالي زيادة الفجوة العلمية والتكنولوجية وبقاءها بحالة تبعية وتخلف. وإن هناك علاقة مهمة ذات تأثير متبادل بين التنمية وهجرة الكفاءات، ففي حال استمرار عجز الدول عن خلق الظروف الكفيلة بوقف هذه الظاهرة فإن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ستظل معطلة ومتغيرة، وكلما تأخر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي ذلك إلى مزيد من هجرة الكفاءات وحرمان العراق من ملائكته القادرة على تطويره.

الاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات

المبحث الأول: صياغة الاستراتيجية

يختدم الحوار الذي يجري في مختلف دول العالم - ومنها العراق - بشأن التدابير والسياسات التي يمكن اتباعها للتصدي لهجرة الكفاءات أو الحد منها، فلا بد من الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت مواجهة هذه الظاهرة وتطوير أوطانها، والتي أصبحت من أعظم الدول المتقدمة في العالم فمن خلالها يمكن اتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة التي تتسم بالنظرية الشاملة في معالجة الظاهرة التي تشارك في التنمية التي قد تساعد في حل المشكلات والأزمات (السياسية، والعلمية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها)، وهناك العديد من الآليات التي قد تساعد في جذب الكفاءات المهاجرة، وعلى رأسها وضع سياسة تعتمد على الحوار تبدأ بالقضاء على الأسباب التي دفعت تلك الكفاءات للهجرة إلى الخارج؛ وبالتالي وضع آلية للمساعدة في التشخيص الدوري لهذه الأسباب؛ الأمر الذي سيمكن من وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة الظاهرة أو الحد منها، ووضع وسائل ومقترنات فعالة في هذا الصدد.

وستبحث الدراسة هذه الظاهرة من خلال اقتراح (صياغة الاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات واستقطابها) ولاسيما أن المحاولات المبذولة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات فضلاً عن استقطابها لم تصل إلى مستوى صياغة استراتيجية وطنية متكاملة بمعناها المرمي والنسقي الذي يؤسس لاستراتيجية وطنية تتربع منها استراتيجيات فرعية أخرى، ولم تعد تلك المحاولات كونها قرارات خاضعة لمزاجية السلطة المختزلة بشخص واحد.

وبعد عام ٢٠٠٣ أفرزت تلك المرحلة من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية أدت إلى استمرار هجرة الكفاءات العراقية وتفاقمها، وتلاؤ الراغبين منهم بالعودة إلى الوطن.

أولاًً: المركبات الأساسية لصياغة الاستراتيجية:

لا يمكن صياغة أي استراتيجية دون استيعاب حقيقي لمسار الظاهرة المعالجة وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة بها؛ ومن هنا أستطيع أن أؤكد أن استعارة الاستراتيجيات لدول أخرى أو محاولة تقمصها توقع الدولة وواعضي الاستراتيجيات بما أطلق عليه الدكتور سعد العنزي (الاستنساخ البيروقراطي) (العنزي، *نماذج القيادة*، ٢٠١٥، ٤٥٢)، إذ إن من أهم المركبات الأساسية للاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات هو انطلاقها الواقعي من:

أ- الرؤية الوطنية لاستقطاب الكفاءات:

لقد بنيت هذه الاستراتيجية من حقيقة ثابتة تمثل بأن الكفاءات العلمية العراقية هي رأس مال بشري مهم، فهم الشروء الحقيقة للعراق؛ لذلك استهدفت القوى المعادية والظلمية أعاقتهم أو القضاء عليهم؛ لمنعهم من امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا؛ وعليه شهد المجتمع الأكاديمي العراقي تراجعاً كمياً و نوعياً لأصحاب الكفاءات العلمية بحيث أصبحت القاعدة العلمية والتكنولوجية ضعيفة، ويبدو أن المستقبل قاتم بالنسبة إليهم في حال لم تتخذ إجراءات وتحفيزات جذرية سريعة.

وانطلاقاً من المحافظة على هذه الشروء وإيجاد أفضل السبل والوسائل لحماية هذه العقول وتعزيز قدراتها العلمية، يرى الباحث أن العراق يمتاز بامتلاكه معظم العوامل التي تعد ضرورية لانطلاق أي نخبة علمية نحو القوى البشرية المؤهلة، وتوفير الأموال، والموارد الالزمة لها.

ولكن الحقيقة المؤلمة هي أن القلق السياسي والاضطهاد الفكري إبان النظام السابق، وأعمال العنف والإرهاب الناجمة من تردي الوضع الأمني بعد عام ٢٠٠٣ قد هدمت الصروح العلمية والثقافية للمنظومة التعليمية، وطالت أصحاب الكفاءات العلمية والأكاديمية منهم؛ مما اضطروا إلى البحث عن مجتمعات آمنة، واتجهوا نحو بيئة ثقافية تحفظهم على استثمار طاقتهم في إطار قدراتهم

ومشاركتهم المجتمعية لمسايرة مجرى العمل والابتكار؛ لذلك وضعت تلك الاستراتيجية الوطنية لاستقطاب أصحاب الكفاءات التي تعرضت لصور شتى من أنواع التروع والتهديد؛ وإن فلسفتها بنيت على رؤية وطنية تعمل على تحقيق العودة الآمنة لأصحاب الكفاءات العلمية العراقية.

بـ- الرسالة الوطنية لاستقطاب الكفاءات:

شكلت عودة الكفاءات العراقية إلى الوطن واستناداً إلى بيانات البحث خلال المدة الممتدة ما بين ٢٠١٨-٢٠٠٣ بارقة أمل لدى آلاف العوائل العراقية التي قضت الكثير من سنوات عمرها خارج الوطن، وقد شاركت الحكومة العراقية من خلال القرارات والتسهيلات المتعددة في تشجيع عودة الكفاءات وإناء حالة الغربة؛ ونتج من ذلك عودة (٣٩٣٣) من الكفاءات المهاجرة خلال المدة المذكورة.

وهو رقم متواضع قياساً لأعداد الكفاءات العراقية في الخارج، ومع وجود تواصل بين وزارة الهجرة والوزارات الأخرى المعنية والكفاءات المهاجرة ومن خلال الأساليب المتعددة ييد أن هناك إنجاماً كبيراً عن العودة لدى معظم الكفاءات؛ وهذا ما يتطلب بحث العوامل والأسباب التي تحول دون ذلك ودراستها، التي في مقدمتها التواصل مع الكفاءات في الخارج ومع الكفاءات العائدة للوطن والاطلاع على أوضاعها، ومشكلاتها، ومدى نجاح عملية الاندماج والتفاعل مع المجتمع حتى تكون عاملاً مشجعاً لعودة الكثير من المتعددة منها؛ وهذا ما استدعي محاولة وضع استراتيجية وطنية ومعالجة هجرة الكفاءات واستقطابها، وإناء حالة التردد في اتخاذ قرار العودة إلى الوطن.

قصة الكفاءات العراقية بآلامها ومشكلاتها وطموحاتها ليست جديدة على مسامع أبناء العراق بل هي قصة مكملة لما مرّ به العراقيون من امتحانات عصيرة، فإذا سلمنا بهذه الحقيقة القائمة فليس أمام الدولة العراقية إلا طريق واحد وهو التصميم القاطع على مواجهة تلك المشكلات وحلها

ووضع المسارات في طريقها الصحيح.

ويؤمل أن تكون الاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات واستقطابها خطوة ضرورية على طريق الوصول إلى حلول واقعية وموضوعية لمشاكل هذه الفئة المهمة، التي لها خصوصيتها وأهميتها في المساعدة بإعادة بناء الوطن والدولة على الأسس الصحيحة، كونها إحدى ثروات الوطن المعنوية والمادية التي يفتخر ويعتز بها.

ج- الأهداف الوطنية لاستقطاب الكفاءات:

من المهم ضمن هذا الإطار تحديد أهداف وضع الاستراتيجية الخاصة بالتعامل واستقطاب هذه العقول. وبعد تحديد الأهداف خطوة متقدمة لبلوغ استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع مشكلة استنزاف العقول والكفاءات المبدعة العراقية. ونظرًا لما تشكله ظاهرة هجرة العقول العراقية من خصوصية ومحال مائزٍ فإن مشروع استراتيجية التعامل مع هذه العقول يرمي إلى تحقيق أهداف ومقاصد مختلفة يمكن إيجازها بالآتي:

١. التقييم السليم والواقعي لكتفاعة العقول العراقية ضمن المعايير العلمية والاعتراف بأنها ثروة قومية وطنية لا يمكن التفريط بها، ويمكن التعامل معها حتى لو قررت البقاء في الدول الأخرى.
٢. الحد من التزيف المستمر للعقول العراقية ووقفه بواسطة التخطيط العلمي الصحيح والناجع، واستثمارها في المشاريع القومية والمحليّة.
٣. مشاركة العقول المهاجرة في عملية صنع القرارات المختلفة حسب اهتماماتها، والاستفادة من طاقاتها ولاسيما في مجال التعليم الجامعي، والبحث العلمي، والمشاريع التقنية والاقتصادية والصحية، وغيرها.

٤. تأسيس بنك معلومات لحصر المعلومات الخاصة بالعقول العراقية المهاجرة للاتصال بها والتعامل معها.
٥. تشجيع العقول العراقية المهاجرة على العودة للوطن، والمشاركة في برامج التنمية والإعمار بعد تفعيل الاستراتيجية الوطنية المقترحة وترجمتها واقعياً.
٦. تعزيز أواصر الثقة بين المؤسسات المتخصصة في داخل العراق والعقول المفكرة من طريق تبادل الأفكار والأراء بشأن المشاريع المختلفة.
٧. مشاركة الطاقات العراقية المهاجرة في برامج تعزيز الحوارحضاري والتبادل الثقافي بين العراق ودول العالم.
٨. جرد عدد المؤسسات والمنظمات العلمية والتقنية والمهنية العراقية في دول المهجر، وتقييم نشاطها، والاستفادة من علاقتها لخدمة الوطن.

ثانياً: التنفيذ ومتطلبات البيئة الاستراتيجية:

أ. الجهة المفيدة:

إن الاستراتيجية الوطنية لمعالجة هجرة الكفاءات واستقطابها مقدمة إلى الدولة العراقية بإمكاناتها وقدرتها على التنفيذ؛ لذا كان من الضروري أن تعمل تلك الاستراتيجية تحت مظلة حكومية فعالة وفي مقدمتها ما يأتي:

- وزارة الهجرة والمهاجرين كونها الجهة المعنية الأولى على وفق ما جاء في قانون الوزارة رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٩) الذي عَدَ الكفاءات العراقية العائدة منها أو التي ما تزال مهاجرة من إحدى فئات عنابة الوزارة، وعلى وفق القرار رقم (٤٤١) لسنة (٢٠٠٨)، وكذلك الأمر الديواني رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٠).

بــ الجهات الساندة:

- ـ الأمانة العامة لمجلس الوزراء والدوائر المعنية فيها.
- ـ وزارات: التعليم العالي والبحث العلمي، والصحة والبيئة، والمالية، والداخلية، والتربية، والخارجية، والإسكان، والعمل والشئون الاجتماعية.

المبحث الثاني

محاور استقطاب الكفاءات العراقية (الداخلية والخارجية).

المحاور الأساسية لاستقطاب الكفاءات العراقية المهاجرة:

أولاً: تحفيز عودة الكفاءات من الخارج ويتضمن:

أ- البعد الأمني:

- استحداث تشكيل إداري بمستوى شعبة أو قسم في جهاز المخابرات الوطني أو استشارية الأمن الوطني يعني بأمن الكفاءات.
- التعامل باحترافية عالية مع التهديدات الشخصية التي تتعرض لها الكفاءات.
- إنشاء مجمعات سكنية في أماكن العمل أو بالقرب منها مخصصة للكفاءات ليسهل على القوى الأمنية حمايتها.

ب- البعد الاقتصادي:

- استثمار المحفزات والامتيازات التي نص عليها القرار رقم (٤٤١) لسنة (٢٠٠٨) ومصوبات الأمر الديواني (٣٩) لسنة (٢٠١٠).
- شمول الكفاءات بالقروض الميسرة لعمل مشاريع صغيرة.
- منح الحكومة قروضاً وتسهيلات مصرافية تسدد على فترات طويلة للراغبين من الكفاءات للقيام بالمشاريع العلمية أو الطبية والهندسية داخل العراق.
- التعاقد مع الكفاءات بصفة استشاريين في عملية صناعة القرارات المختلفة حسب الاختصاص

للاستفادة من خبراتها المتراكمة ولتعزيز الاتباع للوطن.

ت- تحفيز الكفاءات للتقدم إلى العمل في مؤسسات الدولة وزوارتها:

- تعزيز ثقة الكفاءات بالدولة العراقية من خلال إنتهاء حالة الفساد الإداري والمالي.
- التوسيع في الامتيازات المقدمة للكفاءات وعدم الوقوف في حدود دائرة القرار (٤٤١).
- رفع العائد المالي الذي تحصل عليه الكفاءات العراقية على الأقل لمنها قدرًا مقبولًا من الاستقرار النفسي يمكنها من التفرغ لمحال البحث والدراسة.

ث- دور الإعلام الوطني:

- تغطية المؤشرات الخاصة بشؤون الكفاءات التي تعد وسيلة ناجحة لمقاربة الآراء والوقوف على معوقات العودة.
- الترويج الإعلامي من خلال وسائل الأعلام الوطنية لتغطية برامج جذب الكفاءات وطرح حاجة العراق لأبنائه من الكفاءات بشفافية عالية.
- إقامة ندوات وبرامج حوارية ضيوفها من الكفاءات بمختلف الاختصاصات ومن أصحاب القرار في الدولة العراقية، كي يُشخص فيها أهمية عودة الكفاءات المغتربة إلى الوطن، فضلاً عن توضيح العائد المالي والاجتماعي الذي سوف يكسبه العراق من عودتهم.
- طبع كتيب بطريقة مهنية وفنية عالية، يوضح الامتيازات وآليات العودة، ويوزع من قبل السفارات العراقية بعد تأكيد تعاون وزارة الخارجية.
- خلق حالة من الصدى الاجتماعي الشعبي الداعم لعودة الكفاءات من خلال الوسائل الإعلامية المقررة والمسموعة.

- تكليف مجالس المحافظات العراقية بتصميم جداريات معبرة عن فهم المجتمع لأهمية الكفاءات وأهمم الشروة الأعلى.
- أن تنظم وسائل الإعلام الوطنية حملة إعلامية علمية مدققة ومتدرجة تهدى لعودة الكفاءات المهاجرة، وتحيي الأجواء الطبيعية لقبوها ومشاركتها في التطور والبناء، وبيان الخسارة التي يتكبدها العراق جراء التفريط بها.

ثانياً: تأمين التواصل مع الكفاءات ويتضمن:

- تصميم قاعدة بيانات الكفاءات:
- تأسيس بنك معلومات لجمع البيانات الخاصة بالعقول العراقية لتأمين الاتصال بها والتعامل معها.
- تشكيل قاعدة بيانات لكل الكفاءات العلمية المقيمة خارج العراق وتصنيفها إلى مختلف الاختصاصات؛ لتسهيل عملية استقطابهم وعودتهم الطوعية حاضراً أو مستقبلاً كلاً حسب اختصاصه.
- تحديد أولويات البلد وتصنيفها تفصيلاً علمياً مدققاً والتركيز عليه إعلامياً وباستخدام أكثر وسائل التواصل المتقدمة، وإيصالها إلى الكفاءات العراقية في مختلف أنحاء العالم.
- معرفة عدد هذه الكفاءات وإجراء مسح شامل لكل البلدان بدءاً من الدول الإقليمية، ومن ثم التوجه تدريجياً نحو البلدان الأخرى؛ وبالتالي يتم معرفة العدد الحقيقي لهذه الكفاءات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته كافة في مختلف البلدان.
- التواصل مع المؤسسات والمنظمات العلمية والتكنولوجية العراقية في دول المهاجر، وتأمين الاتصال بها

والاستفادة من علاقتها لخدمة الوطن.

- الاستعانة بالمنظمات ومراسيم الكفاءات والجاليات العراقية للتعرف على أعداد الكفاءات العراقية وأماكن تواجدهم.
- تصميم الاستثمارات الخاصة بجمع المعلومات التي تشمل استثمار التسجيل والتواصل، وجعلها متاحة إلكترونياً، والإعلان عنها بالموقع الإلكتروني لوزارة الهجرة والمهجرين.
- تنسيق لقاءات دورية بالكفاءات، والعمل على إعداد قوائم تفصيلية حول التخصص العلمية.
- التواصل عبر البريد الإلكتروني المخصص للكفاءات في قسم الكفاءات بوزارة الهجرة والمهجرين، والرد على استفساراتهم.

ب- وضع تسهيلات إدارية وقانونية:

- تحسب مدة عمل الكفاءة العائدة في حقل تخصصها بمؤسسات مناسبة لتخصصه في بلد المهاجر خدمةً فعلية عند عودتها للعراق، وتحسب للتغيف والتتقاعد والترقية بشرط أن تدفع عنها التوفيقات التقاعدية.
- تسهيل حصولهم على الترقيات العلمية والطبية أو التدريسية في مختلف الاختصاصات.
- حل إشكالية الأوراق الثبوتية ومشكلة الأسماء المستعارة التي اضطرت إليها بعض الكفاءات.
- تقديم حلول لمشكلة الدرجات الوظيفية.
- تخفيف ما لدى الكفاءات من قلق إزاء تأثير الإجراءات الإدارية عبر استحداث نافذة واحدة في مختلف الوزارات مرتبطة بمكتب الوزير.

- التعاقد مع الكفاءات الراغبين بالاستمرار في العمل بعد تجاوزهم سن ٦٣ عاماً وبأجور مجزية حلاً لمشكلة إعادة التعيين بعد تجاوز السن القانونية.
- أهمية لغة التعامل والتلخاطب ونقل الخبرة، مع احترام اللغة الرسمية وهي العربية وتأكيد الورقة المقدمة على ذلك، مع الأخذ بالحسبان أن كثيراً من ذوي الخبرات والمقيمين في الخارج أصبحت اللغة العربية لهم لغة ثانوية؛ لذلك نقترح تقليل القيود على ذوي الكفاءات والخبرات في كتابة بحوثهم ودراساتهم باللغة التي يتقنوها، وتقديم خلاصة باللغة العربية.
- تخفيف الإجراءات الجمركية والضريبية وإصدار قانون حكومي يعفي الكفاءة العراقية العائدة (الإعفاء لتعريفة الجمارك) على الممتلكات الشخصية في حالة العودة النهائية لوطنهما بشرط تقديم وثيقة تثبت أنها أكملت إقامتها الدائمة في دولة أجنبية.

ثالثاً: الاندماج بالمجتمع ويتضمن ما يأتي:

أ- رفع المستوى المعاشي:

- تأسيس أقسام إدارية واقتصادية جديدة في الجامعات العراقية ولاسيما الإدارة والاقتصاد وال المجال الصناعي والهندسي ينتدب للعمل فيها والإشراف عليها من قبل الكفاءات العائدة جنباً إلى جنب مع الكفاءات في البلد.
- تحسن الخدمات الأساسية على الأقل كي تغدو وازعاً حقيقياً لتلبية المطالب التي يسعى من أجلها كل العراقيين، وهي من أهم مطالب عودة الكفاءات العراقية إلى الوطن، لتلبية حاجاتهم، واتصالاتهم، وعملهم، وحياتهم الخاصة.

ب- توفير السكن المناسب:

- بناء مجمعات سكنية توزع على الكفاءات بالتقسيط.
- توزيع قطع أراضٍ.
- توفير قروض من المصرف العراقي.
- إنشاء صندوق إسكان خاص بالكفاءات مع مراعاة التسديد على مدد زمنية طويلة.
- إن كثيراً من الكفاءات الفتية لا تمتلك داراً للسكن في العراق؛ لذلك فمن أهم الحوافز هو التزام حكومي بتوفير سكن مناسب وآمن.

رابعاً: استثمار الكفاءات عن بعد، ويتضمن الآتي:

- يقترح الباحث بأن تعطى للفئة من الكفاءات العراقية التي لا ترغب بالعودة للعراق وتفضل البقاء والعمل في بلد الإقامة عروضاً مالية مغرية مقابل الاستشارة وربطها بالدوائر الاستشارية ومديريات التخطيط المختلفة في الوزارات، وستكون هذه مقدمة مهمة لتكوين قاعدة بيانات خاصة بها جاهزة لدى الجهات التنفيذية في البلد.
- نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطرفة إلى داخل البلد من خلال عقود الشراكة مع الشركات العالمية العملاقة والمتخصصة في مشاريع البنية التحتية، و مجالات الطاقة، والكهرباء، وغيرها، مع القطاع العام والخاص على حد سواء بتفعيل دور الكفاءات المغتربة.
- توظيف المالك المغترب من الكفاءات والمهارات في عقود الشراكة مقابل نسبة مالية معروفة كأتعاب لخدماتهم، لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا، ولتقليل من الآثار المترتبة من صعوبات اللغة، واختلاف التقاليد، والصفقات الوهمية للمسؤولين والمتنفذين الفاسدين التي أهدرت المال العام.

- تفعيل دور التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تؤمة الجامعات العراقية مع الجامعات العالمية في جميع أنحاء العالم.
- إقامة دورات تدريبية وتعلمية قصيرة ومكثفة داخل العراق ب مختلف الاختصاصات بالاعتماد على الكفاءات الأكاديمية في الخارج والمسجلة بقاعدة البيانات؛ وبهذا تكون قد استطعنا مد جسور التواصل بين أبناء الداخل والخارج والاحتكاك بواقع العراق.
- تأسيس شركات تقنية متطرورة يمكن للحكومة العراقية من طريقها تشجع العقول المهاجرة بواسطة وضع تسهيلات مادية ومعنوية و تدخل فيها تقنية متطرورة داخل العراق؛ ومن شأن هذه الشركات المساعدة في دعم البنية التحتية لاقتصاديات البلد وبدء مشاريع جديدة للتنمية من دون الحاجة لاستشارة الشركات التقنية الأجنبية، ومن طريق هذه التوجه تزود الحكومة من يريد القيام بمشاريع جديدة من الكفاءات العلمية بمنح مادية وتسهيلات مصرفية وقروض يمكن تسديدها على المدى البعيد وبلا فوائد، وتعفى مثل هذه المشاريع من الرسوم والضرائب إلى أن يتم استقرارها ونجاحها في المجال التسويقي.
- إبرام عقود استشارية قصيرة وبعيدة المدى في المشاريع العملية الأخرى التي يمكن تقوم بها الوزارات المعنية بالاستفادة من بنك المعلومات للاتصال بالعقلون التي لا ترغب في العودة وتشجيعها على استثمار طاقاتها عن بُعد. و يمكن توظيف هذه العقول إما بصفات استشارية وإما بربطها بعقود قصيرة الأمد للقيام بمشاريع تقنية متطرورة داخل العراق، منها: مشروع تنظيف بيئة العراق من الملوثات الكيماوية والنووية التي لحقت بها جراء الحروب المختلفة، وإدخال التقنية الحديثة على الطرق الزراعية، وتحلية المياه، والاعتماد على التصنيع المحلي، وتطوير صناعات البتروكيميائيات والطاقة. وضمن هذا السياق أيضاً يمكن دعوة العقول المهاجرة لإلقاء المحاضرات والإشراف على ورشات التدريب في الجامعات والمؤسسات.

المصادر

١. إبراهيم، ذكرى عبد المنعم، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي، مجلة الآداب، العدد ١٥٦، ٢٠١٣.
٢. أكرم، إلياس (١٩٩٨)، هجرة العقول العربية للغرب، دار الجليل للطباعة.
٣. جريدة الواقع العراقية ١١/٢٠١٠.
٤. جهاز المخابرات الوطني العراقي، تقرير، كانون الثاني، ٢٠٠٦.
٥. الحسن، إحسان محمد (١٩٨١)، التصنيع وتغيير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد.
٦. حسين، عمر إسماعيل، هجرة الكفاءات وأثرها على الاقتصاد الوطني، ٢٠١٢.
٧. ربيع، محمد (١٩٧٢)، هجرة الكفاءات العلمية، مطبوعات جامعة الكويت.
٨. مركز الخليج للدراسات، نحو استراتيجية متكاملة لمواجهة الاستنزاف المخطط للعقل، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٧، ٢٠٠١.